الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

التقرير التقييمي حول الانتخابات التشريعية، الجهوية، والمحلية في المملكة المغربية

ايلول / سبتمبر 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021 الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات
لا يجوز استخدام أي من محتوى هذا التقرير كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، بما في ذلك النسخ والتوزيع والنقل والتعديل، دون الحصول على إذن خطي مسبق.

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

التقرير التقييمي حول الانتخابات التشريعية، الجهوية، والمحلية في المملكة المغربية

ايلول / سبتمبر 2021

تقديم عام

تأسست الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات عام 2009 وتضم في عضويتها 16 منظمة غير حكومية من 13 دولة عربية. تهتم هذه المنظمات بالقضايا والإشكاليات المحيطة بالعمليات الانتخابية في المنطقة العربية، بدءاً من دراسة وتحليل البيئة التشريعية والقانونية التي تجري في ظلها الإنتخابات، مروراً بدراسة وتحليل المناخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي المرافق لها والذي يشكل العامل الأساسي والمحدد لأي عملية إنتخابية، وكذلك تقديم الرؤى والأفكار لتطوير ديمقراطية الإنتخابات، وصولاً إلى متابعة المراحل المختلفة للعمليات الإنتخابية وتقديم رؤية تقييمية ونقدية لها على أساس المعايير الدولية المتوافق عليها لحرية ونزاهة وشفافية الإنتخابات.

في هذا السياق، واكبت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات عن بعد، بمساعدة الشريك المحلي لها في المملكة المغربية "النسيج الجمعوي لرصد الإنتخابات" الإنتخابات التشريعية والمحلية والجهوية المغربية التي جرت في الثامن من أيلول/سبتمبر 2021، وتقدم الشبكة اليوم ملاحظاتها على العملية الانتخابية مرفقة بتوصيات ترى الشبكة انها ضرورية لتحسين العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية والقيم الديمقراطية وإحترام حقوق الانسان.

أولاً: المناخ السياسي العام

جرت الانتخابات المحلية والجهوية والبرلمانية عام 2021 في يوم واحد للمرة الأولى في تاريخ المملكة المغربية، وهي الانتخابات العامة الرابعة بعد الإصلاحات الدستورية لعام 2011، وفي ظل استمرار جائحة كوفيد-19 والقيود المرافقة لها وتأثيرها على الحملات الانتخابية وفي اجواء تشهد اعتقالات ومحاكمات لصحفيين ونشطاء في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات العامة. وقد تنافس 31 حزباً في الانتخابات العامة التي تشمل انتخابات مجلس النواب ومجالس الجماعات والمقاطعات ومجالس الجهات، من بينها 11 حزباً قدموا برامج انتخابية اهتمت بمعالجة الآثار السلبية لجائحة كورونا وإنعاش الاقتصاد الوطني ومكافحة البطالة والاهتمام بكبار السن وتوفير الخدمات التعليمية والصحية. كذلك من المنتظر أن تواجه نتائج هذه الانتخابات تحديات مستقبلية أهمها تطبيق النموذج التنموي الجديد[1] الذي تم إعداده من قبل لجنة خاصة عيّنها العاهل المغربي. وقد خصصت الحكومة المغربية 360 مليون درهم مغربي للأحزاب المشاركة في الانتخابات لتمويل حملاتها في الانتخابات الثلاثة حيثُ وزِّع هذا المبلغ على الأحزاب بحسب حجم تمثيلها في البرلمان، وبقي للمرشحين الحق في تمويل حملاتهم على أن يقدموا كشفاً مالياً يتضمن نفقاتهم للجهات المعنية بعد الانتخابات. كما حدد القانون المغربي للأحزاب المتنافسة ومرشحيها قائمة ممنوعات يتعين تجنبها في الحملة الانتخابية، وذلك لضمان منافسة انتخابية عادلة تضمن تكافؤ الفرص، ابرزها:

[1] النموذج التنموي الجديد خطة استراتيجية لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية هدفها إحداث تغيرات جذرية في البنية التنموية بالمغرب بحلول العام 2035

- **منع تضمين برامج الفترة الانتخابية والمعدة للحملة الانتخابية تحديداً، بأي شكل من الأشكال، مواد من شأنها الإخلال بثوابت الأمة كما هي محددة في الدستور، أو المس بالنظام العام، أو بالكرامة الإنسانية أو بالحياة الخاصة أو باحترام الغير.**
- **حظر أن تحمل البرامج الانتخابية مساً بالمعطيات والبيانات المحمية بالقانون، أو أن تتضمن دعوة صريحة للقيام بحملة لجمع الأموال، أو تحريضاً على العنصرية أو الكراهية أو العنف. ويمنع أن تتضمن برامجها استعمالاً للرموز الوطنية، أو ظهوراً في أماكن العبادة، أو أي استعمال كلي أو جزئي لهذه الأماكن.**
- **منع القيميين الدينيين (عمال المساجد) من القيام بالدعاية الانتخابية لفائدة أو ضد أي مرشح أو هيئة سياسية أو نقابية.**

<u>بعض الأرقام الهامة[2]:</u>

- بلغ عدد المسجلين ممن يحق لهم الانتخاب 17 مليوناً و983 ألفاً و490 ناخباً وتشير المعطيات أن 8 بالمئة منهم هم من الشباب من عمر 18 إلى 24 صوتوا لأول مرة في حياتهم.
- تنافس 1704 لائحة، محلية وجهوية تشمل 6815 ترشيحاً.
- عدد الدوائر المحلية في الانتخابات التشريعية 92 دائرة، إضافة إلى 12 دائرة جهوية مخصصة للنساء (90 مقعداً)[3].
- حضور لافت للنساء في الترشيحات المسجلة لمجلس النواب، إذ بلغت 2329 ترشيحاً، بنسبة 34.17% من إجمالي الترشيحات، منها 1567 مرشحة في الدوائر الجهوية و762 مرشحة في الدوائر الانتخابية المحلية. فيما تضمنت 97 قائمة مرشحات وكيلات للقائمة (ترأسن القائمة). كما عرفت ترشيحات النساء لعضوية البلديات ارتفاعاً مقارنة بانتخابات الأخيرة عام 2015، بحيث وصلت إلى 47 ألفاً و60 مرشحة، أي ما يقارب 30%من العدد الإجمالي للترشيحات.
- عدد المرشحين خارج الانتماء السياسي في الانتخابات البلدية بلغ 1002 مرشحًا/ة
- شارك 4323 مراقب/ة في عملية مراقبة الانتخابات يمثلون 44 منظمة مغربية غير حكومية و19 منظمة دولية، بالإضافة الى مشاركة 568 مراقب/ة يمثلون المجلس الوطني لحقوق الانسان في المملكة المغربية.

قيود كورونا

فرض استمرار تفشي جائحة كوفيد 19 على السلطات المغربية اتخاذ تدابير احترازية خاصة بيوم الاقتراع لضمان إتمام عملية الانتخاب في أحسن الظروف الصحية وأكثرها أمانا أهمها:

- **توفير وسائل الوقاية والتعقيم في كل قاعة من القاعات المخصصة للتصويت.**
- **توفير العدد الكافي من الكمامات ووسائل الوقاية لرئيس مكتب التصويت ونائبه وأعضاء المكتب.**
- **ضمان سهولة وانسيابية الدخول والخروج إلى قاعة التصويت وفق شروط السلامة المعمول بها، من خلال وضع علامات على أرض مدخل وداخل مكتب التصويت واحترام مسافة الأمان الفاصلة بين الأشخاص.**
- **نشر ملصقات خاصة بسبل الوقاية من الفيروس داخل وخارج مكاتب التصويت**

ثانياً: البيئة التشريعية والقانونية

---

[2] بيانات وزارة الداخلية المغربية.

[3] القانون التنظيمي رقم 04.21 المتعلق بمجلس النواب

جرت الانتخابات المغربية 2021 ضمن إطار قانوني عرف مجموعة من التغييرات مقارنة بالانتخابات السابقة لعام 2016. فإلى جانب تنيظم ثلاثة استحقاقات انتخابية (تشريعية، جهوية، محلية) في يوم واحد لأول مرة في تاريخ المملكة المغربية بإشراف وزارة الداخلية، شهد الإطار القانوني لهذه للانتخابات تغييرات عديدة أهمها:

- منع الجمع بين عضوية مجلس النواب ورئاسة الجماعات التي يفوق عددها 300 ألف نسمة
- رفع عدد السكان المطلوب لاعتماد الاقتراع باللائحة في الجماعات من 35 الف الى 50 الف نسمة
- تغيير الحاصل الانتخابي المعتمد في توزيع مقاعد مجلس النواب مع احتسابه انطلاقا من عدد الناخبين المسجلين وليس المقترعين
- إلغاء عتبة الـ3% من الأصوات كشرط لمشاركة اللوائح في توزيع المقاعد
- تخصيص لوائح جهوية خاصة بالنساء ورفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في الجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع الفردي من أربعة إلى خمسة مقاعد في كل جماعة. أما بالنسبة للجماعات الخاضعة للاقتراع باللائحة فقد تم تخصيص ثمانية مقاعد للجماعات التي لا يتجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة، مقابل 10 مقاعد للجماعات التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة وذلك لتعزيز مشاركة المرأة

أما فيما خص تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية سمح تعديل القانون التنظيمي للأحزاب السياسية بدعم الدولة للأحزاب الى جانب الموارد الذاتية للأخيرة، فقد تم تحديد مبلغ 160 مليون درهم بالنسبة لانتخابات مجلس النواب، 100 مليون درهم مغربي للانتخابات الجماعية، و80 مليون درهم مغربي للانتخابات الجهوية.

ثالثاً: النظام الإنتخابي

تعتمد المملكة المغربية في الإنتخابات المباشرة نظام القوائم النسبية المغلقة مع اعتماد نظام التمييز الايجابي للنساء – الكوتا – والتي حسب الالية الجديدة تصل نسبتها الى ثلث المجالس المنتخبة (تضمن القانون التنظيمي رقم (04.21) المعدل والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، مستجدات هامة بالنسبة لتوسيع تمثيل النساء، بالانتقال من اعتماد اللوائح الوطنية المخصصة لهن والشباب إلى اعتماد لوائح جهوية يمكن أن تضم كليهما في لائحة واحدة. إلى جانب تخصيص ثلثي الترشيحات للنساء في اللوائح، مع اشتراط تخصيص المرتبتين الأولى والثانية في كل لائحة حصريا للنساء). ويعتبر النظام النسبي من أكثر الأنظمة الإنتخابية الإيجابية من منطلق العدالة في التمثيل وفي توزيع المقاعد البرلمانية وفق عدد المؤيدين الفعليين للأحزاب على مستوى المملكة ككل. كما يعتبر التمييز الإيجابي للمرأة والشباب خطوة هامة على طريق إدماج النوع الإجتماعي والفئات الأكثر تهميشاً في العملية السياسية. ومع ذلك يبقى لهذا النظام نواقصه في ظروف عمليات التحول الديمقراطي، (حيث تحول النتائج دون وجود قوى سياسية وحزبية كبرى قادرة على تحقيق أغلبية تمكنها من تشكيل حكومة بمفردها، أو بعقد تحالفات محدودة على أسس سياسية وبرامجية. هذا الأمر ينتج عنه تفتت في الكتل البرلمانية ويؤدي بدوره إلى إنشاء تحالفات انتهازية، مبنية على أسس هي أبعد ما تكون عن الأسس السياسية والبرامجية، وتبقى في إطار هدف التمكن من الوصول إلى أغلبية لتشكيل حكومة تكون في الغالب هشة وضعيفة كسلطة تنفيذية أمام السلطات الأخرى). كما أن النظام الانتخابي يلحظ عدداً كبيراً من الدوائر المحلية (95 دائرة) بينما عدد المقاعد قليل (من اثنين الى ستة مقاعد كأقصى حد)، وينتج عن هذا تحويل النظام النسبي لما يشبه التصويت الفردي حيث يصبح من المستحيل لأي لائحة ان تفوز بأكثر من مرشح مهما بلغ عدد أصواتها، خصوصاً مع تعديل آلية احتساب الحاصل بناءً لعدد المسجلين وليس المقترعين وهذا أيضا يؤثر عند احتساب نسبة المشاركة الحقيقية في الانتخابات.

مجلس النواب

يُنتخَب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 395 عن طريق الاقتراع بنظام القائمة النسبية المغلقة كما وينتخب 305 برلمانيين من الدوائر الانتخابية المحلية. فيما خُصص 90 مقعداً للنساء ضمن قانون الكوتا النسائية سيتنافسن عليها في دوائر جهوية.

الانتخابات المحلية

يعتمد الاقتراع الفردي، بالأغلبية النسبية، في دورة واحدة في الدوائر التي يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة كحد أقصى، فيما يجري الاقتراع بالقائمة في دورة واحدة وبالتمثيل النسبي في بقية الدوائر التي يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة.

الانتخابات الجهوية

يُنتخَب أعضاء مجالس الجهات والبالغ عددها 12 جهة بالاقتراع العام المباشر وفق نظام القوائم النسبية المغلقة. اما في الدوائر الانتخابية الفردية المتمثلة بانتخاب عضو واحد في إطار دائرة انتخابية واحدة، مثل الإقليم (المحافظات) أو المقاطعات (داخل المدن)، فإن الانتخاب يجري عن طريق الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة.

رابعاً: وقائع اليوم الانتخابي

في البداية لا بد من الاشارة الى الدور البارز للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في دعم وتسهيل عمل المجتمع المدني لضمان مشاركته في مراقبة العملية الانتخابية والاضطلاع بمهمات أساسية في التنظيم والإشراف على مراقبة العملية الانتخابية. شارك 4323 مراقباً ومراقبة من 44 منظمة محلية بالإضافة الى مشاركة 19 منظمات دولية في عملية المراقبة.

كما لا بد من الإشارة الى أن الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات وبالرغم من أنه تعذر عليها إرسال بعثة مراقبين للمشاركة المباشرة في عملية مراقبة الانتخابات بسبب ظروف جائحة كوفيد 19، الا انها قامت بمتابعة مجريات وسير العملية الانتخابية عن بعد بالتنسيق مع الشريك المحلي "النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات"، وقد خلصت إلى المشاهدات والملاحظات التالية على مستوى الأمور الإدارية والتنظيمية:

- **الالتزام بفتح أبواب اللجان في الموعد المحدد، وجهوزية أعضاء اللجان ووجود كافة المعدات واللوازم (الصندوق الشفاف، المعزل، سجلات الناخبين، أوراق الاقتراع المختومة، الحبر...)**
- **حضور الموظفين القائمين على ادارة العملية الانتخابية في الاوقات المحددة بنسبة 97% وفقاً للمجلس الوطني لحقوق الانسان**
- **حوالي ال 7% من رؤساء مكاتب التصويت كن من النساء.**
- **سجل المجلس الوطني لحقوق الانسان 13 حالة منع لمراقبيه من الدخول الى مكاتب التصويت كما سجل 21 حالة شكوى لمنظمات معتمدة منع مراقبيها من الدخول الى مكاتب التصويت في بعض المناطق.**
- **تعرض مراقب لاعتداء بالسلاح الأبيض في طنجة وفقاً للمجلس الوطني لحقوق الانسان.**
- **تسجيل وفاة شخص بأكادير بعد ضبطه بارتكاب مخالفة داخل مكتب التصويت وفتح تحقيق بخصوص الحادثة وفقاً للمجلس الوطني لحقوق الانسان.**

- **تم رصد اعمال عنف محدودة بين المرشحين وانصارهم في محيط أكثر من مركز انتخابي، كما تعرض رئيس مكتب تصويت لاعتداء في جماعة أولاد سبيطة وتم توقيف المعتدين وتبديل رئيس المكتب بعد التوقف لمدة ساعة وفقاً للمجس الوطني لحقوق الانسان.**

- **العديد من المراكز الإنتخابية غير مجهزة لاستقبال الاشخاص ذوي الاعاقة الاضافية وكبار السن، بالإضافة إلى استخدام الطوابق العلوية في بعضها ما يشكل عائقاً لهم**

- **انحياز بعض الجرائد الورقية والمواقع الإلكترونية لأحزاب دون أخرى في تغطية الحملة الانتخابية وفقاً للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات.**

- **وفقاً للمجلس الوطني لحقوق الانسان تم تسجيل حالات لم يتم التحقق من هوية الناخب، كما تم تسجيل 6 حالات انتحال صفة ناخب.**

- **وفقاً للمجلس الوطني لحقوق الانسان قدم حزب التقدم والاشتراكية شكوى بخصوص توزيع مبالغ مالية من طرف مرشح اخر**

- **وفقاً للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات فإن عدداً من محاولات استعمال المال شراء الأصوات تم رصدها**

- **على مستوى الفرز أعلن النسيج الجمعوى لرصد الانتخابات أن 4% من مكاتب التصويت لم تحرر المحضر على 3 نسخ، وان 11% من مكاتب التصويت لم تسلم محضر الفرز والعد لممثل كل مرشح/ة او لائحة من مجموع مكاتب التصويت التي شملها عمل مراقبيه.**

خامساً: التوصيات

إن الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات تثمن إجراء الانتخابات المغربية وإحترام المواعيد القانونية للاستحقاقات التشريعية والمحلية والجهوية ، كما تنظر الشبكة بإيجابية للاجراءات والقوانين التي تعزز مشاركة المرأة السياسية وإن كان مطلوباً المزيد من التشريعات والآليات لضمان المساواة بشكل أفضل وتخصيص مساحة إعلامية أكبر لقضايا المرأة من خلال مشاركتهن في برامج الفترة الانتخابية، وكذلك تخصيص مساحة إعلامية لذوي الإعاقة مثل استعمال لغة الإشارة وغيرها، واحترام التعددية الثقافية من خلال ضمان الحق في التعددية اللغوية.

ومع انتهاء العملية الانتخابية وخلاصة للمشاهدات وعملية المراقبة وبعد التنسيق مع المعنين بمراقبة الانتخابات تؤكد الشبكة العربية لديمقراطية النتخابات على الأهمية المطلقة لوجود هيئة مستقلة للانتخابات، واشراك المجتمع المدني في بلورة القوانين والأخذ بنتائج وتوصيات المنظمات المعنية بمراقبة الانتخابات، مع التأكيد على دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في تسهيل وتنظيم عملية مراقبة الانتخابات من قبل المنظمات المحلية والدولية، اما بالنسبة للتوصيات فهي:

- **التعجيل بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لإدارة العملية الانتخابية والاشراف عليها**
- **اعتماد تلقائية التسجيل ضمن القوائم الانتخابية للأشخاص الذين بلغوا سن الانتخاب بدلاً من التسجيل الطوعي**
- **الأخذ بالتعديلات المقترحة من المنظمات المعنية في مراقبة الانتخابات بخصوص قانون المراقبة المستقلة والمحايدة للانتخابات**
- **سن تشريعات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص في المساحة الاعلامية، ضمانا لحرية الرأي والتعبير لجميع الأحزاب السياسية بما فيها الاحزاب المقاطعة للانتخابات**
- **وضع حد للإفلات من العقاب بخصوص العديد من المخالفات الانتخابية**

- **اعتماد معايير دقيقة لضمان المناصفة بين الرجال والنساء وتوسيع المشاركة السياسية وتمثيلية للنساء**
- **تشريع نص قانوني لتجريم استغلال الاطفال في الدعاية الانتخابية حيث تكرر استغلال الأطفال في غالبية الحملات الانتخابية للأحزاب**
- **ضرورة وجود آليات قانونية لمراقبة وضبط الانفاق على العملية الانتخابية**
- **ضمان مشاركة سياسية كاملة للمغاربة المقيمين في الخارج**
- **إقرار آليات لتسهيل حق المشاركة السياسية لذوي الحاجات الإعاقة وكبار السن كي يتمكنوا من ممارسة حقهم بالانتخاب كمواطنين كاملي الأهلية ودون أي تأثير على حرية خياراتهم**
- **اتخاذ إجراءات عملية لضمان الحق في التعددية اللغوية احتراماً للمكونات الثقافية خصوصاً في فترة الدعاية الانتخابية**
- **وضع إطار قانوني ينظم استعمال الإعلام الإلكتروني خلال الحملات الانتخابية وتقنين وضبط استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للدعاية السياسية، خلال العمليات الانتخابية**

في الختام، تتوجه الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بالتهنئة للشعب المغربي لإتمام هذا الاستحقاق الدستوري في ظل ما تشهده دول المنطقة في الآونة الأخيرة من تحديات على المستوى الأمني والسياسي والصحي. وتشكر الشريك المحلي "النسيج الجمعوي لرصد الإنتخابات" على جهوده في التنسيق لمواكبة العملية الانتخابية.

كما نتوجه بالشكر للمملكة المغربية حكومة وشعباً على التقبل للنقد البناء، وكل الأمنيات الطيبة للشعب المغربي لإحراز مزيد من التقدم على طريق تطوير الديمقراطية في البلاد.

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

بيروت في 12 أيلول 2021